الأمم المتحدة

A/68/266

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢١ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

الثقافة والتنمية

الثقافة والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٠٨.

* A/68/150.

050913 300813 13-41848 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز

يعرض هذا التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٠٨، ويشمل تقييما لجدوى عقد مؤتمر للأمم المتحدة يهدف إلى تقييم مساهمة الثقافة في التنمية وصياغة نهج موحد إزاء الثقافة والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يحدد التقرير الأعمال والمبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء، ومجالس الإدارة في الأمم المتحدة، و ١٥ هيئة من هيئات الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ككل، بالإضافة إلى كيانات دولية أخرى، في البناء على مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير أيضا توصيات لتعزيز دور الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٠٨ بشأن الثقافة والتنمية، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يجري، بالتشاور مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييما لجدوى مختلف التدابير، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر للأمم المتحدة، بهدف تقييم مدى مساهمة الثقافة في التنمية وصياغة نهج موحد يؤخذ به إزاء الثقافة والتنمية.

ثانيا – الصلة بين الثقافة والتنمية

٢ – عقب اتخاذ الجمعية العامة القرارين ٦٥/١٦٦ و ٦٦/٢٠٨ في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، تم تسليط المزيد من الضوء على دور الثقافة في تحقيق التنمية وأثار هذا الموضوع قدرا من الاهتمام. وعلى نحو ما يسعى هذا التقرير إلى إثباته، كان للقرارين المتخذين بشأن الثقافة والتنمية دور كبير في النهوض بالمناقشة المتعلقة بالثقافة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المشاورات الجارية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ – وفي عام ٢٠٠٠، كانت الثقافة غائبة عن معادلة التنمية المستدامة التي حددها إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الدور الذي تؤديه الثقافة اليوم في تحقيق تنمية عادلة وشاملة ومستدامة بات معترفا به على نطاق أوسع كما أنه بات أكثر وضوحا.

٤ – ومع حشد منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل تقييم الأهداف الإنمائية للألفية وما يتصل بهذه الأهداف من عمليات تنفيذ وتقييم، وتحديد وتصميم الأولويات والآليات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يصف هذا التقرير التقدم المحرز والبيانات التي تم توليدها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ليُسترشد بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالاعتراف المتنامي بالثقافة كعامل مساعد للتنمية المستدامة ومحفز لها، على النحو المبين في الاستعراض الوزاري السنوي الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٣ والمناقشة المواضيعية بشأن الثقافة والتنمية التي نظمها رئيس الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

الثقافة بوصفها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة

٥ - يعني شعار ''ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع'' ضمنا أن التنمية لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج مستدامة وشاملة ومنصفة إلا إذا انطلقت من مكان، وكان محورها الإنسان، وكانت تراعي السياق الثقافي. وفي الواقع، تكفل المبادرات الإنمائية التي تراعي الاعتبارات الثقافية تحسين التنسيق بين الأهداف والعمليات وبين الخطط وتنفيذها الفعلي. وينطبق هذا الأمر على مجالات مثل الصحة والتعليم والهياكل الأساسية، مما ييسر أن تكون هذه المبادرات متلائمة بقدر أكبر مع القيم والظروف والموارد والمهارات والقيود المحلية.

٦ - وتركز التنمية التي تقودها الثقافة على الناس، ولذلك فمن الأرجح أن تؤدي إلى مزيد من الشمول والمرونة على الصعيد الاجتماعي للأفراد والمجتمعات المحلية، مع إتاحة الفرصة في الوقت نفسه لاستخدام الموارد والمهارات والمعارف المحلية.

٧ - وعلاوة على ذلك، فإن الاعتراف بالتنوع الثقافي وتعزيز احترامه بوصفه جزءا من نهج قائم على حقوق الإنسان متبع إزاء التنمية يمكن أن ييسر الحوار بين الثقافات ويمنع نشوب النزاعات ويحمي حقوق الأفراد والفئات المهمّشة، داخل الدول وفيما بينها، مما يؤدي بالتالي إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية.

الثقافة بوصفها عاملا محفزا لتحقيق التنمية المستدامة

٨ - يسهم تعزيز ودعم أشكال التعبير الثقافي في تعزيز رأس المال الاجتماعي للمجتمع المحلي كما يشجع على الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة والديمقراطية والثقة في المؤسسات العامة.

٩ - وبفضل مساهمة القطاع الثقافي في توليد الدخل وإيجاد فرص العمل، اقتنع العديد من الدول الأعضاء بالاستفادة من الثقافة بوصفها قطاعا ذا أنشطة معينة قادرا على تحريك عجلة التنمية المحلية. واليوم، يستخدم العديد من المدن التراث الثقافي والمناسبات والمؤسسات الثقافية من أجل تحسين صورته وحفز التنمية الحضرية واجتذاب الزوار والاستثمارات.

١٠ - وتمثل الصناعات الثقافية والإبداعية إحدى أسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم بنسبة ٣ إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

١١ - ويساهم القطاع السياحي، الذي تعد نسبة ٤٥ في المائة من الأنشطة التي يضطلع بها أنشطة ثقافية، بنسبة ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبنسبة ٦ في المائة من مجموع الصادرات من أقل البلدان نموا، وبوظيفة واحدة من أصل كل ١١ وظيفة على الصعيد العالمي.

١٢ - وهناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى وضع سياسات مراعية للاعتبارات الثقافية في تحقيق التنمية الشاملة اجتماعيا. ويتمكن الناس من التعريف بأنفسهم في المجتمع وتحقيق طموحاتهم بشكل أكمل عندما يُكفل احترام ثقافتهم. ويعد الدور الذي تؤديه الثقافة في تطوير قدرة المرء على أن يعيش الحياة التي يختارها، من خلال المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والاستفادة الكاملة من الأصول والموارد الثقافية بكل تنوعها، من الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد.

١٣ - ويمكن للاستثمار في الثقافة أن يكون عاملا محركا للإدماج والتماسك الاجتماعيين، والحد من العنف، ولا سيما في المدن. فعلى سبيل المثال، من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية والأنشطة الثقافية، تمكنت مدينة ميديلين بكولومبيا من الحد بشكل كبير من حوادث العنف وجرائم القتل في المناطق الحضرية بنسبة وصلت إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٢.

١٤ - وتؤثر العوامل الثقافية على أنماط الحياة وسلوكيات الأفراد وأنماط الاستهلاك والقيم المتصلة بالإشراف البيئي والتفاعل مع البيئة الطبيعية. وتوفر نظم المعارف المحلية والمتعلقة بالشعوب الأصلية وممارسات الإدارة البيئية السبل لتكوين تصوّرات وأدوات قيّمة للتصدي للتحديات البيئية والحد من فقدان التنوع البيولوجي ومنع تدهور الأراضي والتخفيف من آثار تغير المناخ.

١٥ - وتؤدي سبل حفظ البيئة التاريخية على النحو المناسب، بما في ذلك المشاهد الثقافية، والحفاظ على المعارف والقيم والممارسات التقليدية، بالتضافر مع المعارف العلمية الأخرى، إلى تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث وتغير المناخ.

١٦ - ويمكن أن تكون الثقافة أداة تمكينية تساعد على توفير التعليم الجيد، ذلك أن التعليم هو أداة لنقل القيم والمعارف والمهارات المشتركة. وهناك إمكانية كبيرة لأن تسهم المناهج التعليمية في تعزيز التفاهم والتسامح والتنوع وحقوق الإنسان والديمقراطية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، فضلا عن الحفاظ على الثقافة ونشرها. كما أن تعليم الفنون، بالمعنى الواسع للكلمة، يمكن أن يؤدي إلى تحسين التعلم وتطوير حرية التعبير والشعور بتحقيق الذات.

١٧ - ويعزز إدماج الثقافة في السياسات التعليمية والمناهج الدراسية فعالية هذه السياسات والمناهج. وفي الواقع، تختلف الطريقة التي يتعلم بها الناس وينقلون المعرفة، وذلك بحسب خلفياتهم الجغرافية والثقافية. وبالتالي، تَبيَّن أن الاستراتيجيات التعليمية التي تراعي الثقافات والسياقات والاحتياجات المحلية والتي تأخذ في الاعتبار اللغة الأم واللغات المحلية والمصممة

بالتعاون مع المجتمعات المحلية المعنية، هي الاستراتيجيات الأكثر فعالية. ويوضح الشكل أدناه آثار الثقافة في التنمية:

كيفية إسهام الثقافة
في التنمية

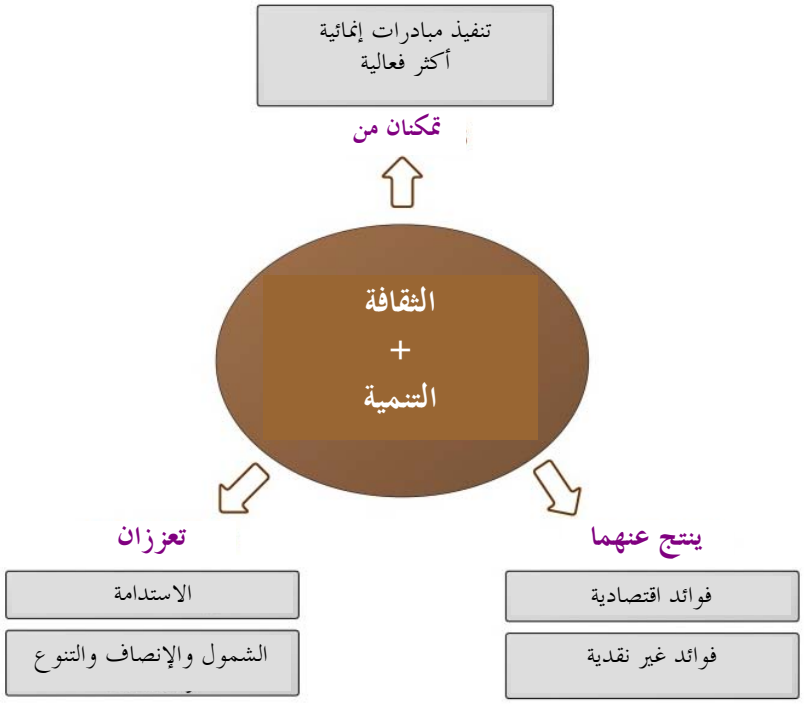

ثالثا – التطورات الأخيرة على الصعيد الحكومي الدولي

١٨ – في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفّرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعض العناصر الإيجابية من أجل تعميم مراعاة دور الثقافة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال التركيز على التنمية البشرية والتسليم بأن هناك نهجا ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد. وأشارت الوثيقة الختامية إلى أهمية التنوع الثقافي من أجل التنمية المستدامة، وسلّمت بوجود علاقة بين الناس والنظم الإيكولوجية التي يعيشون فيها وتراثهم الثقافي، وبأهمية الاستثمار في السياحة الثقافية، وبضرورة الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للمستوطنات البشرية، من أجل إعادة إحياء المواقع التاريخية وإصلاحها، كما سلّمت بالعلاقة بين الثقافة والتنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

١٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أُدرجت الثقافة في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣ للمرة الأولى في تاريخ المجلس باعتبارها أحد مواضيع استعراضه الوزاري السنوي المعنون ''تسخير العلم، والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''. وسلم أعضاء المجلس بالأهمية الأساسية للتنوع الثقافي باعتباره مصدر إثراء للجنس البشري وعاملا مساهما في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية والشعوب والأمم. وسلموا بأن الثقافة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، وأنها تمثل مصدرا للهوية والابتكار والإبداع بالنسبة للأفراد والمجتمع المحلي، وبأنها عامل هام في بناء الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر. ونشأ اتفاق واسع النطاق نتيجة للحاجة إلى تعزيز بناء القدرات على جميع الصعد من أجل بناء قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، بما في ذلك عن طريق دعم تطوير المؤسسات والصناعات الثقافية في إطار الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف.

٢٠ - وفي إطار معالجة موضوع ''العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع والحماية الاجتماعية والشباب والتعليم والثقافة''، شدد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في دورته الرابعة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ على الدور الرئيسي للثقافة في بناء الهوية وتعزيز الحوار وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واعترف أيضا بالثقافة بوصفها ''عاملا مساعدا'' للتنمية المستدامة و''محفزا'' لها، وبضرورة أن تعتمد الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على الموارد الثقافية واحترام الحقوق الثقافية في إطار التكيف مع السياقات المحلية، وضرورة الاستفادة من إدارة التراث الثقافي، والسياحة الثقافية المستدامة، والصناعات الإبداعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل، وتنفيذ ممارسات إدارة مستدامة بيئيا، وتعزيز القيم الثقافية في البرامج التعليمية الرامية إلى تعزيز المرونة والشمول والحوار. ووجه العديد من المشاركين نداءات من أجل إيلاء الاهتمام الواجب للثقافة في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢١ - وعُقدت مناقشة مواضيعية بشأن الثقافة والتنمية، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في مقر الأمم المتحدة بمبادرة من السيد فوك يريميتش، رئيس دورة الجمعية العامة السابعة والستين، بالشراكة مع منظمة اليونسكو، أسفرت عن تداولات بشأن دور الثقافة في التنمية، وأبرزت التجارب الرئيسية للدول الأعضاء التي تعتمد على الثقافة لمعالجة القضايا الملحة مثل الفقر والتمييز والبطالة، ووفرت منتدىً لمناقشة سبل زيادة استخدام الثقافة بوصفها موردا لتحقيق أهداف التنمية.

٢٢ - وشارك في المناقشة كل من رئيس الجمعية العامة والأمين العام، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير العام لمنظمة اليونسكو، وممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، إلى جانب وزراء وممثلين حكوميين رفيعي المستوى من ١٤ بلدا. وأجرى رئيس أيرلندا مداخلة عبر رسالة فيديو. وأعربت عدة مجموعات إقليمية عن رأي مفاده أن الثقافة هي عامل مساعد للتنمية ومحفز لها على حد سواء، وينبغي اعتبارها كذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما تم التأكيد بقوة على ضرورة أن تكون الثقافة من بين القضايا الرئيسية التي تؤخذ في الحسبان أثناء تحديد أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٣ - وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، ركز العديد من الاجتماعات الإقليمية على دور الثقافة في التنمية. ويرد أدناه وصف مختصر لما شهدته هذه الاجتماعات حسب المنطقة الجغرافية.

٢٤ - وفي الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء الثقافة في الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كينشاسا، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمد الوزراء إعلان كينشاسا المعنون ''الثقافة بوصفها عاملا محفزا لعملية التحول الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في أفريقيا''، الذي سلط الضوء على الأهمية المتعاظمة للصناعات الإبداعية والثقافية في الاقتصاد العالمي، ودور الثقافة الأساسي في تحقيق السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحثّ الوزراء على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الثقافية وأكّدوا على الدور الأساسي للثقافة في ضمان التكامل والتعاون الإقليميَّين من خلال القيم الأفريقية المشتركة. وأسفر ذلك عن اعتماد خطة عمل لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة ولحماية التراث الثقافي والطبيعي. ودعا الوزراء إلى دمج الثقافة في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - وركز المنتدى الأفريقي المعني بموضوع ''استغلال المصادر والموارد من أجل ثقافة السلام'' المعقود في لواندا في الفترة ٢٦-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي اشترك في تنظيمه الاتحاد الأفريقي وحكومة أنغولا ومنظمة اليونسكو، على المصادر والموارد الثقافية اللازمة لتحقيق سلام دائم في أفريقيا، وعلى الموارد الطبيعية باعتبارها مصدرا للنزاع أو للفرص لتحقيق التنمية المستدامة. وأوصت خطة العمل المنبثقة عن المنتدى بتثمين مساهمة الثقافة الأفريقية في الحوار والمصالحة، وتعزيز الروابط بين التعليم والثقافة، وتطوير اقتصاد الثقافة، فضلا عن تعزيز دور نظريات نشأة الكون والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية.

٢٦ - وخلال الاجتماع السنوي الثامن عشر لوزراء الثقافة في المنطقة العربية الذي عقد في المنامة، البحرين يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتُمدت خطة عمل للثقافة. وأصدر الوزراء أيضا إعلان المنامة الذي دعوا فيه إلى البناء على الثقافة لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة والإدماج الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية وبناء المعرفة وحرية التعبير والإبداع والقيم المشتركة والحوار والمشاركة وحقوق الإنسان.

٢٧ - وأصدرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في قمتها التاسعة عشرة المعقودة في بالي، إندونيسيا، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إعلانا بعنوان ''وحدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التنوع الثقافي: نحو تعزيز جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا''، سلط الضوء على دور الثقافة في خلق فضاء إقليمي سلمي يتحلى بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق تعزيز التضامن والوحدة والانسجام في التنوع. وشددوا أيضا على أهمية إمكانات الثقافة بوصفها قوةً دافعة للنمو الاقتصادي، والتماسك والتحول الاجتماعيين، ورصيداً للاعتزاز الإقليمي، ووسيلة لتعزيز التفاهم بين المجتمعات المحلية، ودعا إلى احترام الحقوق الثقافية. وسُلط الضوء كذلك على أهمية الثقافة لرفاهية الإنسان ولتحقيق إمكاناته الكاملة. وركزت خطة العمل على بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتعزيزها عن طريق تمتين التعاون الإقليمي والشراكات الإقليمية من خلال تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، والسياسات الثقافية الوطنية.

٢٨ - وحضر الاجتماع الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في كينغستون، جامايكا، في الفترة ٢-٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، نحو ١٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلون عن حكومات منطقة البحر الكاريبي وعن وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الإقليمية والمجموعات الرئيسية. وشدد المشاركون على الدور الحاسم للصناعات الثقافية في التنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية، داعين المجتمع الدولي إلى الالتزام بحماية التراث الطبيعي والثقافي. وتعترف وثيقة كينغستون الختامية بأهمية تعزيز الهوية الثقافية للنهوض بالتنمية المستدامة، وتدعو إلى اتّباع نهج محوره الإنسان من أجل القضاء على الفقر.

الاتحاد الأوروبي والمؤسسات ذات الصلة

٢٩ - اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي خطة عمل للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ وافق فيها أعضاؤه على تعزيز إدماج الثقافة في السياسات الإنمائية واعترفوا بأن التنمية القائمة على الثقافة هي ذات أهمية لجميع المناطق وفي جميع مراحل التنمية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٢، أصدرت المفوضية الأوروبية بيانا بعنوان ''تعزيز القطاعات الثقافية والإبداعية لتحقيق النمو وخلق فرص العمل في الاتحاد الأوروبي''، يضع الخطوط العريضة لاستراتيجية للقطاعات الثقافية والإبداعية لتدعيم الاقتصاد، وتعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل والتماسك الاجتماعي، وتعزيز وحماية التنوع الثقافي واللغوي، وفقا لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٠.

٣١ - وأكد مؤتمر وزراء الثقافة العاشر لمجلس أوروبا الذي عقد في موسكو، في ١٦ نيسان/أبريل، ٢٠١٣، في بيانه الختامي المعنون ''حوكمة الثقافة وتعزيز فرص الاطّلاع على الثقافة'' على أهمية السياسات الثقافية من أجل تعزيز المواطنة الديمقراطية والتماسك الاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنوع الثقافي، والتبادل والحوار الثقافيين.

٣٢ - وفي إطار اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع (اتفاقية فارو)، التي تُقرّ بالتراث كمورد من موارد التنمية الثقافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بدأ المجلس، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بتنفيذ ''خطوات فارو''، وهي مبادرة على المستوى الأوروبي للتوعية بقيمة تراث للمجتمع.

٣٣ - وأصدر مؤتمر وزراء الثقافة لجنوب شرق أوروبا الذي عقد في صوفيا، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بعنوان ''التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة''، إعلانا مشتركا يسلط الضوء على دور الثقافة في تعزيز التعاون الإقليمي والثنائي والحوار بين الثقافات والتماسك الاجتماعي من أجل التنمية المستدامة. ودعا منتدى وزاري موحد معني بالثقافة والتنمية في جنوب شرق أوروبا للاعتراف الواجب بالثقافة في الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣.

٣٤ - واتفق وزراء ورؤساء وفود الشراكة الشرقية (أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا) المشارِكة في المؤتمر الوزاري الأول للشراكة الشرقية المتعلق بالثقافة، المعقود في تبليسي، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على تعزيز السياسات الثقافية والقطاعات الإبداعية في بلدانهم وسلطوا الضوء على ضرورة إدراج الثقافة في خططهم الإنمائية وعلى تشجيع التعاون بين الوزارات والشراكات مع المجتمع المدني بشأن المسائل الثقافية.

٣٥ - وأصدر وزراء الثقافة في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلان سورينام في اجتماعهم الأول المعقود في باراماريبو، يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وأكد الإعلان على أهمية الثقافة بالنسبة للتنمية مع التركيز على إمكانات الثقافة لتحقيق التكامل الإقليمي، وخلق الفضاءات الاجتماعية والثقافية اللازمة لتعزيز التعاون الثقافي -

الاقتصادي ضمن المنطقة، وتحفيز التبادلات فيما بين البلدان. وشدّد الوزراء على ضرورة تعزيز التنوع الثقافي، وصون وحماية المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، واحترام الحقوق الثقافية، ووضع سياسات تراعي الخصوصيات الثقافية لتعزيز القيم المشتركة، وتعزيز الثقافة باعتبارها وسيلةً للقضاء على الفقر والحد من التفاوتات الاجتماعية في المنطقة.

رابعا – التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة على صعيد التنفيذ

٣٦ – منذ عام ٢٠١١، زادت هيئات منظومة الأمم المتحدة من تعاونها في مجال الثقافة من أجل التنمية المستدامة. وقد تم تنفيذ المبادرات التالية على مستوى الأمم المتحدة خلال الفترة قيد النظر:

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٧ – في السنوات الأخيرة، اكتسب دور الثقافة من أجل التنمية أهمية داخل إطار عمل المساعدة الإنمائية[(١)] وخارجه. ويفيد تحليل أجرته اليونسكو في عام ٢٠١٢ أن الثقافة رغم كونها لم تُدرج في أواخر تسعينيات القرن العشرين سوى في ٣٠ في المائة من أطر عمل المساعدة الإنمائية، قد شهدت تزايدا مطّردا على صعيد تواجدها لتبلغ نسبة إدراجها ٧٠ في المائة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وهو أعلى معدل لها، وذلك أساسا بمشاركة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن الثقافة ترتبط بجميع المجالات المواضيعية لأطر عمل المساعدة الإنمائية، وهي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية (٥٥ في المائة) والتنمية المستدامة (١٧ في المائة) وحقوق الإنسان (١٠ في المائة) والحوكمة (١٨ في المائة).

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٣٨ – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شكلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريق عمل برئاسة اليونسكو معني بالثقافة والتنمية بمشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية. وسيعمل الفريق حتى أواخر

(١) الاستقصاء الذي أجرته اليونسكو بشأن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التابعة في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢: http://www.unesco.org/new/en/culture/culture-in-the-undafs/search-tool/.

عام ٢٠١٣. وتشمل أهدافه تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالثقافة والتنمية، وتسهيل تبادل الخبرات والبيانات بغية دعم التفكّر على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تأثير الثقافة على التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والقطري، وتقييم الموارد المتاحة ضمن منظومة الأمم المتحدة لدعم البرامج والاستراتيجيات والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالثقافة والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣٩ - في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أشار تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون ”تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه للجميع“ في مناسبات عديدة إلى دور الثقافة، وفي الفقرة ٧١ أشار على وجه التحديد إلى أنه من المهم أيضا تعزيز الإنصاف في التغيير، الذي يمد الشعوب بالقدرة على اختيار نُظم قيمهم في سلام، مما يتيح بالتالي المشاركة والتمكين الكاملين. وجاء في التقرير أيضا أن المجتمعات والأفراد يجب أن يتمتعوا بالقدرة على تكوين ثقافتهم وممارستها والاستمتاع بثقافة الآخرين من غير خوف، وأن ذلك يتطلب جملة أمور منها احترام التنوع الثقافي، وحماية الإرث الثقافي والطبيعي، وتعزيز المؤسسات الثقافية، ودعم الصناعات الثقافية والابتكارية، وترويج السياحة الثقافية.

٤٠ - وفي إطار فريق العمل هذا، قُدمت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ورقة تحليلية للأمم المتحدة بعنوان ”ورقة تحليلية بشأن الثقافة والتنمية“ من بين ١١ ورقة مواضيعية أصدرتها منظومة الأمم المتحدة[٢] ليُستفاد منها في عملية ما بعد عام ٢٠١٥.

الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤١ - الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي تغطي أنشطته الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣، هو صندوق دولي يتضمن حوالي ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، ويهدف إلى تسريع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان ملكية وطنية قوية ودعم إصلاح الأمم المتحدة. وقد مول الصندوق البرامج المنفَّذة بشكل مشترك من قبل العديد من وكالات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية لنحو ٤٩ بلدا، في ثمانية مجالات مواضيعية تشمل ”الثقافة والتنمية“. وقامت منظمة اليونسكو، باعتبارها منظِّمة النافذة المواضيعية بشأن الثقافة

(٢) http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/thinkpieces/2_culture.pdf.

والتنمية[٣]، بالتعاون مع ١٥ من كيانات الأمم المتحدة، بتنفيذ ١٨ برنامجا مشتركا[٤] بميزانية قدرها ٩٦ مليون دولار أمريكي.

٤٢ - وتراوح نطاق البرامج المشتركة المتعلقة بالثقافة والتنمية بين تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، وتطوير السياحة الثقافية المستدامة، وصون التراث المادي وغير المادي، وتعزيز التنوع الثقافي والتعددية، ودعم وضع سياسات شاملة وتنمية الأقليات العرقية.

٤٣ - وقد ساهمت هذه البرامج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من الفقر، والصحة، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين. واستفاد ما يزيد على ١,٥ مليون شخص مباشرة من البرامج، ولا سيما النساء والشباب والأقليات العرقية والشعوب الأصلية وممثلون عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون، فضلا عن السلطات الحكومية.

تقرير الاقتصاد الإبداعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٤٤ - اشترك في إعداد الطبعة الخاصة لعام ٢٠١٣ من تقرير الاقتصاد الإبداعي برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي بواسطة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنظمةُ الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومن المقرر إصدار التقرير في أواخر عام ٢٠١٣. ويستند هذا التقرير إلى طبعتي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من تقرير الاقتصاد الإبداعي المشترك بين عدة وكالات اللتين أعدتهما أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بواسطة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومركز التجارة الدولية. وتستطلع طبعة عام ٢٠١٣ من تقرير الاقتصاد الإبداعي مسارات متنوعة لتحقيق التنمية عن طريق الصناعات الإبداعية والثقافية، وتحلل السبل الكفيلة بتعزيزها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ويلاحظ التقرير أن العديد من هذه المسارات مطبق بالفعل في بعض المدن والمناطق.

---

(٣) http://www.unesco.org/new/en/culture/achieving-the-millennium-development-goals/mdg-f-culture-and-development/.

(٤) نُفذت هذه البرامج في إثيوبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وإكوادور وألبانيا وأوروغواي، والبوسنة والهرسك، وتركيا والسنغال والصين وكمبوديا وكوستاريكا ومصر والمغرب وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا ونيكاراغوا وهندوراس.

٤٥ - وإضافة إلى ذلك، يحلل التقرير أثر المشاريع المنفذة في مختلف أنحاء بلدان الجنوب بتمويل من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والصندوق الدولي للتنوع الثقافي التابع لمنظمة اليونسكو. وتعد تنميةُ القدرات المحلية، وإدارة السكان المحليين للأصول، والعلاقات والتدفقات العابرة للحدود الوطنية من بين عوامل النجاح الأساسية التي حددها التقرير. ووجد التقرير أن ضعف القطاعات العامة حدّ من تحقيق النجاح. ولمعالجة هذه المسألة، اقترح التقرير مجموعة من المؤشرات لقياس الفعالية والنجاح بقصد تمكين صانعي السياسات المحليين من تقييم المواهب الكامنة والخلاقة المحلية ورصدها والاستفادة الكاملة منها.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٤٦ - بما أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هي الوكالة الوحيدة من بين وكالات الأمم المتحدة المكلّفة بولاية محددة في مجال الثقافة، فقد عززت هذه المنظمة إعادة توجيه الثقافة في مجال التنمية في السنوات الأخيرة بواسطة مجموعة من المبادرات والأدوات المتعلقة بالجوانب التحليلية والمعيارية والفنية والتشغيلية والجوانب التي تخص تنمية القدرات.

٤٧ - واضطلعت منظمة اليونسكو، من خلال ترسانتها للصكوك المعيارية في مجال الثقافة، بما في ذلك ست اتفاقيات رئيسية[٥]، بأنشطة لتنمية القدرات تهدف إلى تدريب مهنيين وأطراف فاعلة من المجتمع المدني على الصعيد الوطني في مجال حماية التراث والنهوض به، ومكافحة تدمير الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي تشهد نزاعات والمناطق الخارجة من نزاعات، ووضع تشريعات وطنية تُيسّر تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية، وتحمي التراث المادي وغير المادي، ويُسترشد بها في السياسات الثقافية الوطنية.

٤٨ - وتدير منظمة اليونسكو الصندوق الدولي لتعزيز التنوع الثقافي الذي يهدف إلى تعزيز نشوء قطاعات ثقافية دينامية في العالم النامي. ومنذ عام ٢٠١١، تم دعم ٦١ مشروعاً في ٤٠ بلداً نامياً بقيمة إجمالية بلغت ٤ ملايين دولار.

(٥) اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح لعام ١٩٥٤ والبروتوكولان الملحقان بها؛ والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام ١٩٧٢؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣؛ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥.

٤٩ - ونظمت منظمة اليونسكو مؤتمر هانغدجو الدولي تحت عنوان ”الثقافة: مفتاح التنمية المستدامة“ (هانغدجو، الصين، ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠١٣) بدعم مالي من حكومة جمهورية الصين الشعبية. وباعتبار هذا اللقاء أول مؤتمر دولي يركز بالتحديد على الروابط بين الثقافة والتنمية المستدامة تعقده المنظمة منذ عام ١٩٩٨، فقد هيأ محفلاً عالمياً لمناقشة دور الثقافة في التنمية المستدامة من منظور خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - وتناول المشاركون في المؤتمر الذين بلغ عددهم ٥٠٠ مشارك من ٨٢ بلداً - وكان من بينهم ممثلو حكومات رفيعو المستوى، وممثلون لكيانات من الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصارف ومؤسسات إنمائية، وأوساط أكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، إضافة إلى خبراء بارزين - موضوع مساهمة الثقافة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وكذلك مساهمتها في السلام والأمن. ونظر المؤتمر أيضا في الدور الأساسي الذي تؤديه الثقافة في إقامة مدن مستدامة وبناء مجتمعات قادرة على التكيف، عن طريق التراث والإبداع، إضافة إلى إمكانات الشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص في تحقيق هذه الأهداف.

٥١ - واعتمد المشاركون إعلانَ هانغدجو: وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة“[٦]، الذي أوصى باتخاذ تسعة تدابير محددة لوضع الثقافة في صميم السياسات الإنمائية، وذلك في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمرحلة التالية لها، وهي:

(أ) إدماج الثقافة في جميع سياسات وبرامج التنمية؛

(ب) تعبئة الثقافة والفهم المتبادل من أجل تعزيز السلام والمصالحة؛

(ج) ضمان الحقوق الثقافية للجميع من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع؛

(د) الثقافة كوسيلة للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية الجامعة؛

(هـ) الاستناد إلى الثقافة من أجل تعزيز الاستدامة البيئية؛

(و) تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث والتصدي لتغير المناخ من خلال الثقافة؛

(٦) http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002212/221238m.pdf.

(ز) إعطاء الثقافة حق قدرها والاعتزاز بها وصونها ونقلها إلى الأجيال المقبلة؛

(ح) تسخير الثقافة كمورد لتحقيق التنمية والإدارة الحضرية على نحو مستدام؛

(ط) الاستفادة من الثقافة لتعزيز نماذج مبتكرة ومستدامة للتعاون.

٥٢ - وأوصى المشاركون، في الفقرة الختامية من الإعلان، بأن يدرج هدف محدد يركز على الثقافة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يكون قوامه التراث والتنوع والإبداع ونقل المعارف، ويتضمن مقاصد ومؤشرات واضحة تربط الثقافة بكافة أبعاد التنمية المستدامة.

٥٣ - وواصلت المنظمة عملها في استحداث المؤشرات وإعداد الإحصاءات في ميدان الثقافة. فقد تم تجربة مشروع مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية في ١٢ بلداً، وتمخض عن نتائج محددة في مجال السياسات على الصعيد الوطني. وانبثق عن المشروع ما يلي من إحصاءات:

	القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المهن الثقافية (النسبة المئوية للسكان الذين يعملون فيها)	نفقات الأسر المعيشية (النسبة المئوية لنفقات الأسر المعيشية)
الدرجة	صفر - ١٠٠	صفر - ١٠٠	صفر - ١٠٠
البوسنة	٥,٧٢	٤,٧٠	٢,٤٣
كمبوديا	١,٥٣	٠,٥٤	٠,٣٠
كولومبيا	٣,٤٢		٢,٦٠
إكوادور	٤,٧٦	٢,٢٠	٣,٤١
غانا	١,٥٣	٠,٠٣	٠,٦٦
ناميبيا		٠,٦	٩,٠٩

٥٤ - وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، نشر معهد الإحصاء التابع لمنظمة اليونسكو كتيّبين، هما ''قياس المشاركة الثقافية'' (*Measuring Cultural Participation*) و ''قياس المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية'' (*Measuring the Economic Contribution of Cultural Industries*)، ويقترح الكتيّبان منهجية لتحديد المعايير الدولية للإحصاءات الثقافية. ودُعم هذا العمل بواسطة أنشطة تنمية القدرات والتدريب والمساعدة التقنية في شرق أوروبا والاتحاد الروسي وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأثبتت المعلومات المستوفاة والتحليلات الجديدة المتعلقة بالتدفقات الدولية للمنتجات والخدمات الثقافية في عام ٢٠١٣، ودراسة استقصائية عالمية لقطاع الأفلام الطويلة أن نيجيريا هي واحدة من أكبر الدول المنتجة

للأفلام في العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والهند، وأن الصين والبرازيل وجمهورية كوريا تشهد تسجيل أعلى معدل للنمو في مجال الإنتاج السينمائي.

وفي عام ٢٠١٢، شرع معهد الإحصاء في إجراء دراسة استقصائية إحصائية للعمل في مجال الثقافة على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن تنطلق الدراسة على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥. وستنشئ هذه الدراسة الاستقصائية أول قاعدة دولية للبيانات والمؤشرات القابلة للمقارنة دولياً المتعلقة بالعمل في مجال الثقافة. ومن بين المواضيع التي ستغطيها الدراسة المساواة بين الجنسين، والوضع الوظيفي، والأعمال الثانوية، والوضع التعليمي، والتركيبة العمرية للأشخاص العاملين في قطاع الثقافة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥٥ - تعزز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الأصول الإبداعية في البلدان النامية، عن طريق تعزيز الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالتراث؛ وتتصدى للعقبات التي تعوق نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الصناعات الإبداعية (الحجم، والعزلة، والافتقار إلى المعارف بشأن متطلبات السوق، والبيئة المؤسسية)، وتعمل على وضع استراتيجيات تصحيحية، كما تدعم الحكومات في ترجمة التراث الثقافي إلى منتجات مبتكرة ذكية تستطيع تلبية احتياجات السوق.

٥٦ - ومن بين النماذج الناجحة للاستراتيجية التي تتبعها المنظمة مشاركتُها في برنامج لتنمية قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة في قطاع الصناعات الإبداعية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المسمى ''نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في باكستان'' الذي تنفذ المنظمة بواسطته مشروعاً تجريبياً في باكستان، ويستغل المشروع قطاع الصناعات الإبداعية والتراث الثقافي لتوفير فرص عمل وتمكين المرأة. وتقدم المنظمة، من خلال هذه المبادرة، المساعدة في تهيئة بيئة تنظيمية مواتية، وتنمية قدرات مقدمي الخدمات في مجال الأعمال، وتقديم الخدمات التقنية والإدارية لأصحاب الأعمال الحرة الحاليين والمحتملين، ودعم ترجمة التراث الثقافي الباكستاني إلى منتجات مصممة بذكاء وقادرة على المنافسة (مثل الفسيفساء الرخامية، والمنسوجات، وما إلى ذلك). وكشف تحليل محدد الهدف لسلسلة القيمة راعى الاعتبارات الجنسانية عن وجود أوجه عدم مساواة بين الجنسين، وبيّن حلولاً لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

٥٧ - وتهدف مراكز نمو الأعمال التجارية التي أنشئت في إطار المشروع إلى تعزيز قدرات المشتغلات بالأعمال الحرة وإمكانية تنقلهن وزيادة بروزهن وقدرتهن على الاتصال، ولتكون بمثابة مرافق لإقامة شبكات للاتصال من أجل المبادرات الاستراتيجية المشتركة بين القطاعين.

العام والخاص. وقد استفادت من المشروع أكثر من ٠٠٠ ٨ امرأة، وسيتم تنفيذه في جميع أنحاء باكستان.

منظمة السياحة العالمية

٥٨ - في عام ٢٠١٢، نشرت منظمة السياحة العالمية أول دراسة عن السياحة والتراث الثقافي غير المادي[٧]، وتقدم الدراسة بحثاً أساسيا شاملاً بشأن الروابط بين السياحة والتراث الثقافي غير المادي. وتستطلع الدراسة الأعمالَ التي تضطلع بها الحكومات، والشراكاتِ فيما بين القطاعين العام والخاص، والمبادرات المجتمعية في مجالات التنمية السياحية والتراث غير المادي. وتقترح الدراسة أيضا خطوات عملية لتصميم منتجات سياحية تقوم على التراث غير المادي وإدارتها وتسويقها، وتوصي بوضع مبادئ توجيهية ليسترشد بها صانعو السياسات السياحية بقصد تعزيز التنمية السياحية عن طريق الحفاظ على التراث غير المادي.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٣، أقامت المنظمة العديد من المؤتمرات بشأن التراث والسياحة، من بينها حلقة دراسية عن موضوع السياحة في مواقع التراث العالمي عُقدت بتركيا في آذار/مارس ٢٠١٣. وحدّد المؤتمر الدولي لاستكشاف آفاق ثقافية جديدة للسياحة، الذي عقد بالبحرين في نيسان/أبريل ٢٠١٣، سبلاً مبتكرة لتوسيع نطاق مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم المنتجات السياحية التي تقوم على التراث الثقافي، مثل التراث غير المادي لسكان البلدان المضيفة.

٦٠ - وأقيمت حلقة عمل مشتركة بين منظمة السياحة العالمية ومنظمة اليونسكو بشأن الاستراتيجية السياحية للممرات التراثية، في كازاخستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بهدف وضع استراتيجية مشتركة للتخطيط السياحي والإدارة من أجل الممر التراثي لطرق الحرير في آسيا الوسطى والصين. وتعمل منظمة السياحة العالمية أيضا، بمشاركة منظمة اليونسكو، على تنظيم مؤتمر يُعنى بالتنمية السياحية في مواقع التراث الثقافي والطبيعي في كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لاستعراض الفرص المتاحة أمام السياحة المستدامة والتحديات التي تواجهها.

البنك الدولي

٦١ - تملك مجموعة البنك الدولي حافظة متنامية في مجالات التراث الثقافي والطبيعي والسياحة المستدامة. ومنذ السبعينيات، موّل البنك عن طريق المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة

(٧) http://www.e-unwto.org/content/l62353/.

له والبنك الدولي للإنشاء والتعمير نحو ٣٢٠ مشروعاً ونشاطاً للمساعدة التقنية من خلال الالتزام بتخصيص مبلغ قدره ٧ بلايين دولار. وإضافة إلى ذلك، موّلت مؤسسة التمويل الدولية، منذ الخمسينيات، حوالي ٢٨٠ مشروعاً ذا صلة من خلال الالتزام بتخصيص مبلغ قدره ٢,٥ بليون دولار. ولدى المؤسسة الإنمائية الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، في الوقت الراهن، حوالي ١١٠ عملية قيد التنفيذ تشمل هذه المجالات الثلاثة، ستمول من خلال الالتزام بتخصيص مبلغ قدره ٣,٥ بلايين دولار؛ في حين يوجد لدى مؤسسة التمويل الدولية ما يقرب ٦٠ عملية ستمول من خلال الالتزام بتخصيص مبلغ قدره ٦٠٠ مليون دولار.

٦٢ - ويركز عمل البنك في هذه المجالات على الحفاظ على المناطق المركزية في المدن وتطويرها، ولا سيما المدن المندرجة في قائمة التراث العالمي. فالمركز التاريخي الجذاب لمدينة ما يستطيع أن يميّز هذه المدينة عن غيرها من الأماكن المتنافسة معها؛ بحيث يرسّخ صبغة مميزة للمدينة بأكملها على الصعيدين الوطني والدولي، ويساعدها على جذب الاستثمارات والأشخاص الموهوبين. وكشفت دراسات أجراها البنك مؤخرا (بما في ذلك الدراسة المعنونة ''اقتصاديات التفرّد: الاستثمار في المراكز التاريخية للمدن والآثار التراثية الثقافية من أجل تحقيق التنمية المستدامة'' *The Economics of Uniqueness-Investing in Historic City Cores and Cultural Heritage Assets for Sustainable Development*) أن المدن التي تنجح أكثر من غيرها في جذب الاستثمارات للوفاء بتطلعات مواطنيها - وتسهم بالتالي في تخفيف حدة الفقر المدقع وتعزيز الازدهار - هي المدن التي تتمكن من تسخير مواردها بفعالية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٦٣ - في الاجتماع العالمي الأول لمنتدى الشعوب الأصلية المعقود في مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما، يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير٢٠١٣، قام ٢٨ ممثلا عن منظمات الشعوب الأصلية من جميع القارات برصد وتقييم تنفيذ سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المتمثلة في العمل مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك مساهمته في إعمال إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بهدف تحسين الفوائد التي تعود على الشعوب الأصلية، وبناء وتعزيز الشراكات بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشعوب الأصلية، ومعالجة الصلات بين الفقر والتنمية المستدامة والثقافة والهوية.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٦٤ - في عام ٢٠١٢، دعمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية إجراء بحوث بشأن المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في أكثر من ٤٠ بلدا. ومن خلال دراسات الاقتصاد الكلي ودراسات قطاعية محددة، زودت المنظمة الحكومات بأدلة قوية على الأثر الواسع النطاق لهذه الصناعات، متى كانت مدعومة بحقوق التأليف والنشر، على التنمية الوطنية. وتم استخدام النتائج التجريبية في وضع السياسات والاستراتيجيات وبرامج بناء الوعي وأنشطة بناء القدرات. وتم تنظيم ما مجموعه ٤٩ برنامجا ومشروعا تدريبيا بمشاركة أكثر من ١ ٤٠٠ مسؤول حكومي من ٩٦ من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وتمد المنظمة العالمية للملكية الفكرية البلدان النامية بأدوات لإدارة حقوق التأليف والنشر عند الطلب، وتم إصدار منشور جديد بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في مجال توزيع الأفلام.

٦٥ - وفي إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف وما يتصل بها من حقوق، اضطلعت المنظمة في عام ٢٠١٢، بعدة أنشطة لوضع تدابير تشريعية وعملية لتعزيز إمكانية الوصول إلى الثقافة والمعلومات والمواد التعليمية، بما في ذلك دراسة عنوانها ''استخدام حقوق التأليف والنشر لتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات والمحتوى الإبداعي''. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية تيسير عملية تفاوض في مجال القيود والاستثناءات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمكتبات والمحفوظات. وأدت هذه العملية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة لتيسير الوصول إلى الأعمال المنشورة بواسطة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والأشخاص الذين تتعذر عليهم قراءة المطبوعات، الذي عقد في مراكش في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٢، واصلت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية عملها بشأن ''المفاوضات المستندة إلى النصوص'' فيما يتعلق بالحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافية التقليدية. وتم أيضا تنفيذ العديد من مبادرات المساعدة التقنية والتوعية لحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافية التقليدية والتراث الثقافي في عام ٢٠١٢.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦٧ - في إطار العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم والإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة منشورا بعنوان ''الأنظمة الغذائية

للشعوب الأصلية ورفاهها: مبادرات وسياسات من أجل مجتمعات صحية''. ويركز هذا المنشور على النتائج الواردة من أكثر من ٤٠ من الشركاء من مختلف التخصصات الذين أطلقوا مبادرات للنهوض بالصحة في المجتمعات المحلية باستخدام النظم الغذائية المحلية والمعارف المحلية، من خلال العمليات القائمة على المشاركة. ويقدم لمحة شاملة عن الظروف الصحية للشعوب الأصلية، وشواغلها البيئية، وممارسات تغذية الرضع والأطفال، ويعرض دراسات حالات إفرادية محددة من بيرو وتايلند وكندا وكولومبيا وميكرونيزيا والهند واليابان. ويثبت هذا المشروع البحثي الطويل الأجل قدرة النظم الغذائية التقليدية المحلية على تحسين الصحة والرفاه.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦٨ - اختير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٣ للعمل بوصفه أمانة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي أنشئ ليكون هيئة حكومية دولية بهدف تدعيم العلاقة بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، والحفاظ على رفاه البشر في الأجل الطويل، وعلى التنمية المستدامة. ويعتبر الاعتراف بمساهمة معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واحترامها واستخدامها على نحو مستدام أحد مبادئ العمل الرئيسية للمنتدى. ويجري حاليا تنفيذ هذا المبدأ بطريقتين، وبالتعاون الوثيق مع منظمة اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من خلال وضع إجراءات ونهج للعمل مع مختلف نظم المعارف في صياغة مشروع إطار مفاهيمي للمنتدى.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٦٩ - منذ عام ٢٠٠٠، أدرجت ولاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مساعدة البلدان النامية في تحديد خيارات السياسات المبتكرة لتحقيق الاستفادة المثلى من المساهمات الاقتصادية للصناعات الإبداعية، ودعمها من أجل تحسين الآليات المؤسسية والتنظيمية والتمويلية لتعزيز التجارة والتنمية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، قدم مؤتمر الأونكتاد الدعم إلى عدد من البلدان في هذا المجال[٨].

(٨) تتضمن البلدان التي شملها الدعم الأرجنتين، والبرازيل، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وزامبيا، وشيلي، والصين، وموزامبيق، ونيجيريا، واليابان.

٧٠ - وفي الاجتماع الوزاري الثالث عشر لمؤتمر الأونكتاد الذي عُقد في الدوحة، في نيسان/أبريل٢٠١٢، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان الدوحة الذي كلف مؤتمر الأونكتاد بمواصلة توفير العمل التحليلي وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، بما في ذلك القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الإبداعي ومباشرة الأعمال الحرة. وأعقب الاجتماع حوار رفيع المستوى بشأن الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية لدعم الحكومات في تعزيز هذا القطاع.

٧١ - وتم في إطار مؤتمر الأونكتاد وضع قاعدة البيانات العالمية بشأن الاقتصاد الإبداعي وأداة لرسم السياسات وإنشاء شبكة تبادل أكاديمي بشأن الاقتصاد الإبداعي ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي وبناء تحالفات استراتيجية، وتبادل البحوث، وبذل جهود الدعوة. كذلك أجريت بحوث موجهة نحو السياسات من أجل إعداد الطبعة الخاصة من تقرير الاقتصاد الإبداعي لعام ٢٠١٣.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٣، شارك مؤتمر الأونكتاد مع حكومة جمهورية الصين الشعبية وبلدية بيجين في تنظيم منتدى عالمي للخدمات (بيجين، أيار/مايو٢٠١٣) يهدف إلى مساعدة الحكومات على وضع الأطر الملائمة من أجل إدارة الموارد الإبداعية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)

٧٣ - في إطار برنامج التدريب الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مجال إدارة وحفظ سلسلة مواقع التراث العالمي، نظم المعهد حلقة العمل السنوية العاشرة للسلسلة في هيروشيما، اليابان، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، التي استقطبت ٢٤ مشاركا من ١٥ بلدا وتمحورت حول عملية ترشيح مواقع التراث العالمي.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٧٤ - ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم للأرجنتين في تعزيز مؤسساتها الثقافية. وفي إطار برنامج عمل وزارة الثقافة المئوي، ساعد المكتب حكومة الأرجنتين على تحديد المباني التاريخية و ١٠ متاحف وطنية من خلال خدمات الشراء وتشييد وتجهيز المرافق الجديدة لمكتبة الكونغرس الوطنية التي تحتوى حاليا على محفوظات المكتبة كما تتضمن مركزا ثقافيا.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٧٥ - يعترف موئل الأمم المتحدة بالعلاقة التكافلية بين الثقافة والتنمية ويقر بالقوة التحويلية للابتكار والإبداع لضمان نوعية الحياة والإنصاف والاستدامة البيئية والحيوية الاقتصادية. ويعتبر الاعتراف بالتراث الثقافي كمورد محدود ووسيلة للارتقاء بالنسيج الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من أنشطة الموئل من قبيل عمله في مجال ''الأماكن العامة وتصميم الأماكن'' مما أدى إلى إدخال عنصر المحافظة على هذا التراث في التنمية الحضرية المستدامة.

٧٦ - وبالتعاون مع شركاء مثل مركز GoDown Arts Centre (كينيا) ومركز BOZAR للفنون الجميلة (بلجيكا) والمفوضية الأوروبية، يسعى موئل الأمم المتحدة إلى جعل الفنون والثقافة في مكان الصدارة من خطة التنمية. ودخل موئل الأمم المتحدة في شراكة مع شركة الألعاب السويدية Mojang AB (مبتكرة لعبة Minecraft (لاستخدام منهاج في تصميم ألعاب الكمبيوتر تم تطويره لأغراض التخطيط الحضري من أجل تشجيع التخطيط القائم على المشاركة، وهو موجّه إلى الجماهير التي تُهمّش في أغلب الأحيان مثل الشباب. ودعا موئل الأمم المتحدة في تقريره المعنون ''حالة مدن العالم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ازدهار المدن'' إلى العمل على تعزيز الازدهار الحضري بوسائل من بينها الابتكارات الثقافية للمساعدة على دعم الانتقال إلى مدينة القرن الحادي والعشرين.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٧ - يدرك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدور المحوري للثقافة كأساس للمجتمع، ويسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المساهمات الإيجابية للقيادات الثقافية من أجل توليد الاستجابات التي: (أ) تحقق أهداف الصحة العامة من خلال تنفيذ النهج التي تدعمها الأدلة؛ (ب) تحترم كرامة وحقوق الأفراد، ولا سيما فيما يتعلق بعدم التمييز والصحة والأمن الشخصي والخصوصية والتحرر من العنف؛ (ج) تشمل النهج العملية التي تستجيب لسلوكيات الشعوب واحتياجاتها. ويسلم البرنامج كذلك بدور الثقافة والتعليم في تحقيق (أ) عدم وقوع إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ (باء) عدم حصول وفيات مرتبطة بالإيدز؛ (ج) عدم التمييز المتصل بالإيدز.

٧٨ - ويعزز البرنامج الحوار الشامل في جميع جوانب الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، ويقر بأن السلوكيات وعوامل الخطر المعروفة ذات الصلة بالإصابة بالفيروس قد تكون مثيرة للجدل وحساسة ثقافياً. ولذا يعتمد البرنامج نُهُجا شاملة قائمة على الأدلة في الوقاية والعلاج والرعاية والدعم تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والأخلاق والقيم الثقافية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٧٩ - في عام ٢٠١١، اعتمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سياسة بعنوان ''السياسة المتصلة بالسن والمسائل الجنسانية والتنوع: العمل مع الناس والمجتمعات المحلية من أجل المساواة والحماية''. وتسعى المفوضية، من خلال التطبيق المنظم لنهج متصل بالسن والمسائل الجنسانية والتنوع في عملياتها في جميع أنحاء العالم، إلى كفالة تمتع جميع الأشخاص موضع اهتمام المفوضية بحقوقهم على قدم المساواة وأن يكونوا قادرين على المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وحياة أفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي هذا الإطار، يشير التنوع إلى اختلاف القيم والمواقف والمنظورات الثقافية، والمعتقدات، والخلفية العرقية، والجنسية، والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية، والقدرة، والصحة، والحالة الاجتماعية، والمهارات وغيرها من الصفات الشخصية المحددة. وفي عام ٢٠١٢ أبرز التقرير الإطاري للمساءلة انطلاقا من السن والمسائل الجنسانية والتنوع - وهو تقييم سنوي مستقل للتقدم الذي تحرزه المفوضية في تنفيذ سياستها المتعلقة بالسن والمسائل الجنسانية والتنوع - طائفة واسعة من المبادرات التي تم تنفيذها من أجل تعزيز حماية السكان المشردين.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٠ - تدعو استراتيجية المحيط الهادئ المشتركة بين البلدان التي وضعها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز القدرات الوطنية من أجل زيادة توفير البيانات المتعلقة بالديناميات السكانية والشباب والمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية، وتحليل تلك البيانات واستخدامها، وذلك بوسائل منها إقامة التحالفات مع الجماعات البرلمانية والزعماء التقليديين والمنظمات الثقافية والدينية، اعترافا بدورهم الفعال في المضي قدما بالقضايا الإنمائية الحساسة.

٨١ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أُطلقت مبادرة تموّلها المفوضية الأوروبية في الفلبين وترمي إلى إعمال حقوق الشعوب الأصلية في شمال منداناو في الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية باتباع نُهج تراعي الاعتبارات الثقافية. وانطلاقا من روح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تسعى المبادرة إلى العمل مع مجتمعات الشعوب الأصلية باستخدام نُهج تلائم أسلوب حياة تلك المجتمعات، بدءا بإجراء بحوث نوعية قائمة على مشاركة الأقران ومصممة لفهم احتياجاتهم وأولوياتهم في تلك المجالات على نحو أفضل.

٨٢ - وفي إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وملاوي، يقيم الصندوق شراكات مع المجتمعات المحلية التقليدية والشباب والنساء والزعماء الدينيين والقائمين بأمر التثقيف في مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف القائم على نوع الجنس

وفي الجهود الرامية إلى تعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وإلى زيادة استخدام خدمات صحة الأم.

٨٣ - وسنت ملاوي قانون المساواة بين الجنسين الذي يجرم الممارسات الثقافية الضارة المتصلة بانتهاكات حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات والنساء. ودعا الصندوق بقوة إلى أن يهيب قانون المساواة بين الجنسين بالزعماء التقليديين كافة أن يمتثلوا له. ومن خلال البرنامج المشترك المعني بالمراهقات، أدت حملات التوعية في المجتمعات المحلية، فضلا عن الحوار مع الزعماء التقليديين والدينيين، إلى انخفاض معدلات الزواج المبكر وحمل المراهقات وترك المدرسة.

٨٤ - وفي موزامبيق، أقام الصندوق شراكة مع جامعة مابوتو ترمي إلى تحسين الأدلة العلمية التي تربط بين الثقافة والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإلى تدريب مختلف الجهات الثقافية الفاعلة ومقدمي الخدمات الثقافية بهدف تحسين إسهاماتهم في مجالي الصحة والحقوق المجتمعية باستخدام منظور قائم على التنمية الاجتماعية - الثقافية. وساعد الصندوق وزارات الصحة والتعليم والشباب على إدراج النُهج الاجتماعية - الثقافية في الخطط السنوية للبرنامج الوطني لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات، ودرب المنسقين الوطنيين ومنسقي المقاطعات والمثقِفين الأقران على اتّباع هذا النهج.

٨٥ - واستثمر الصندوق في أوغندا في إجراء دراسات لتحديد العوامل الاجتماعية - الثقافية بوصفها محركا رئيسيا لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. ولا يزال الصندوق يعمل مع المؤسسات الثقافية في أوغندا حيث دعم سن قانون عرفي بشأن السن القانونية للزواج وآلية إنفاذه، ينص في جملة أمور على ألا يوقع الزعماء الثقافيون إلا على شهادات زواج من تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٨٦ - تتناول اليونيسيف، من خلال برامجها العالمية والإقليمية والوطنية ومبادراتها في مجال تنمية القدرات، العوامل الاجتماعية - الثقافية التي تؤثر في حياة الأطفال ومجتمعاتهم المحلية من خلال استراتيجيات تقوم على الأدلة وتركز على حقوق الإنسان. ففي قيرغيزستان مثلاً، قامت اليونيسيف بالاشتراك مع مؤسستي أغا خان وسوروس باستحداث سلسلة رسوم متحركة للأطفال عنوانها ”Keremet Koch“ (الرحلة السحرية) تستخدم الثقافة كمدخل للحوار الرامي إلى إحداث تغيير اجتماعي في القضايا المتعلقة ببقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم ومشاركتهم.

٨٧ - وتزود الثقافة الأطفال بالهوية والاستمرارية، وهما أمران مهمان في السياقات المتضررة من الأزمات وحالات الطوارئ. واستنادا إلى اتفاقية حقوق الطفل، تشدد اليونيسيف على أن تعليم الأطفال ينبغي أن يشجعهم على احترام الآخرين، وحقوق الإنسان، وثقافاتهم، وثقافات الآخرين مع مراعاة السياق الذي ينمو فيه الطفل ويترعرع في البيت وفي بيئة المجتمع الأوسع نطاقا. ففي عام ٢٠١٢ على سبيل المثال، نفذت اليونيسيف، بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، برنامجا لتعليم الفنون للأطفال السوريين في مخيمات اللاجئين لمساعدة الأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية من جراء النزاع على التخفيف من حدة توترهم وتوظيف طاقاتهم بطريقة إبداعية.

٨٨ - ويرمي التزام اليونيسيف بتحقيق العدالة إلى تضييق الفجوات التي تجعل السكان المهمشين والمحرومين يتخلفون عن الركب. فإطار نظم رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة الذي استحدثته اليونيسيف مؤخرا، يأخذ في اعتباره العوامل الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالتدخلات الإنمائية. ويُعد التغير السلوكي والاجتماعي المتعلق بنظام اجتماعي ثقافي محلي معين عنصرا حاسما في ذلك الإطار.

خامسا - جدوى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية

٨٩ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٠٨، من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقييم جدوى إمكانية عقد مؤتمر للأمم المتحدة بهدف تقييم مدى إسهام الثقافة في تحقيق التنمية وصياغة نهج موحد للثقافة والتنمية.

٩٠ - ويقدم التقرير المتعلق بالثقافة والتنمية لعام ٢٠١١ (A/166/187) وهذا التقرير لمحة عامة عن العمل الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة ومختلف المبادرات المتخذة في مجال الثقافة. وعلاوة على ذلك، يبرهن التقريران على أن النهج المراعية للاعتبارات الثقافية المتبعة داخل الأمم المتحدة تدعم الولايات المتعلقة بشتى المجالات مثل التعليم، وتخفيف حدة الفقر، والصحة، والاستدامة البيئية، والزراعة، والأمن الغذائي، والصناعة، والتحضر، وحماية اللاجئين، والهجرة، والتماسك الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين.

٩١ - ويشير كلاهما إلى أن منظومة الأمم المتحدة توفر، في مجال الثقافة والتنمية المستدامة، المساعدة التقنية على الصعيدين السياساتي والتنفيذي مع التركيز على بناء القدرات (المؤسسية والبشرية) والتوعية وتعميم مراعاة الثقافة في السياسات والبرامج الإنمائية وحفظ التراث الثقافي والاستفادة منه، بما يشمل معارف الشعوب الأصلية باعتبارها وسيلة نافعة لتحقيق

التنمية، فضلا عن توليد المعارف من خلال البحوث الموجهة نحو السياسات، والدروس المستفادة من خلال التنفيذ، وجمع البيانات لرصد تأثير الثقافة في التنمية وتقييمه.

٩٢ - ويشدد هذا التقرير على التعاون المتزايد داخل منظومة الأمم المتحدة، وفيما بين الدول الأعضاء، وبين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، على تعزيز دور الثقافة في التنمية وإدماجها في السياسات الوطنية والإقليمية والدولية.

٩٣ - ويؤكد أيضا على حدوث عدد من التطورات الهامة منذ بدء عملية التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. وأضحى واضحا اليوم أن الجهود العالمية الرامية إلى معالجة الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمهيد الطريق أمام وضع الأهداف والنهج الإنمائية المقبلة باتت مطّلعة بشكل أفضل على تأثير الثقافة في التنمية وإسهامها في تحقيقها، وأن النهج والممارسات قد جرى توحيدها وتقييمها بشكل أفضل في إطار السياسات المتبعة داخل الأمم المتحدة وممارساتها ورؤيتها الطويلة الأجل.

٩٤ - وعلى النحو المبين، فقد عقدت الدول الأعضاء عدة اجتماعات إقليمية ودولية واتخذت مبادرات ترمي إلى مناقشة دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة والتفكّر فيه، أبرزها الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣ المعقود في جنيف في الفترة من ١ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، والمناقشة المواضيعية التي عقدها رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٩٥ - وشاركت الأمم المتحدة في اتخاذ وإنجاز إجراءات تنفيذية مشتركة، وأفكار استراتيجية وسياساتية قائمة على الأدلة، وخصوصا صندوق الأهداف الإنمائية للألفية - نافذة الثقافة والتنمية، وزيادة تعميم مراعاة الاعتبارات الثقافية في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بالثقافة والتنمية، والعديد من المبادرات المتخذة على الصعيد القطري؛ وقد أتاحت هذه الإجراءات تعزيز النهج والاستراتيجيات والعمليات على نطاق الأمم المتحدة وتوطيدها فيما يتعلق بدور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة.

٩٦ - وقد أشركت اليونسكو أيضا المجتمع الدولي والعديد من كيانات الأمم المتحدة في مبادراتها الرامية إلى بناء المعارف وتبادل الخبرات والأفكار بشأن دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة استشرافا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأبرزها مؤتمر هانغزو الدولي (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه).

٩٧ - وعلى النحو المبين في هذا التقرير، فإن المبادرات العديدة المنفذة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى جانب المناقشات التي قادتها الدول الأعضاء والبيانات التي أدلت بها بشأن

مساهمة الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، أفضت إلى تحسين فهم مساهمة الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة تحسينا كبيرا.

٩٨ - وقد وفر الاستعراض الوزاري السنوي الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣ بشأن ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ منبرا ممتازا لإدماج الثقافة في جدول أعمال الأمم المتحدة ككل؛ ووضح الصلة بين الثقافة والتنمية المستدامة، وساعد في تبادل المفاهيم والتعاريف والتوصيات التي ستُقدم في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٩ - وفي ضوء التقدم الكبير الذي أحرزته الأمم المتحدة، سيوفر عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية دعما فعالا للدول الأعضاء في تعزيز السياسات والعمليات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تسخير مساهمة الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن المؤتمر أن يساعد على تحديد الإجراءات الملموسة وأدوات قياس التنفيذ ورصده في هذا المجال.

١٠٠ - ويمكن تنظيم المؤتمر في إطار الجهود المبذولة لمتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها؛ ويمكن أن يستمر لمدة يومين ويتألف من جلسات عامة واجتماعات مائدة مستديرة. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ستُوجه الدعوة إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة وممثلي مصارف التنمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٠١ - ويمكن أن يُنظم المؤتمر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو أن تستضيفه إحدى الدول الأعضاء.

سادسا - الاستنتاجات

١٠٢ - لقد أحرزت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة تقدما كبيرا على الصعيدين السياساتي والتنفيذي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بمشاركة فاعلة وقيّمة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٠٣ - وقد ازدادت المعارف والخبرات والبيانات المتعلقة بالصلة بين الثقافة والتنمية، موفرة بذلك فهما أعمق للمناقشة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٤ - وشكّل الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمناقشة المواضيعية المتعلقة بالثقافة والتنمية التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نقطة تحول في مراعاة عملية الأمم المتحدة

الحكومية الدولية لدور الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخلقا زخما للاستفادة من طائفة واسعة من المبادرات والبيانات الواردة في هذا التقرير بهدف تحسين السياسات والإجراءات المستقبلية في هذا المجال على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتجلى ذلك فيما وجهته الدول الأعضاء مؤخرا من نداءات لإيلاء الثقافة الاعتبار الواجب في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمداولات المقبلة المتعلقة بتعريف أهداف التنمية المستدامة.

١٠٥ - ويشهد هذا التقرير على أننا نتحرك صوب زيادة التعاون فيما بين الوكالات والاشتراك في صنع السياسات وتوطيد وتعزيز النُهج والاستراتيجيات والقرارات وخطط العمل الإقليمية المتعلقة بدور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة.

١٠٦ - ويدعو التقدم الكبير المحرز والزخم الذي تولد حتى الآن إلى التفكر مليا وإيلاء الاعتبار الواجب من أجل بناء الوعي الكامل بأهمية إدماج الثقافة في جدول أعمال الأمم المتحدة المقبل. وفي هذا المنعطف الحرج الذي تمر به خطة التنمية العالمية، لا ينبغي الاستهانة بالدور الحيوي الذي تؤديه الثقافة في تحقيق التنمية والرفاه المستدامين، والبناء على احتياجات الشعوب وتطلعاتها الضاربة الجذور.

١٠٧ - وسيكون عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية أداة فعالة لدعم الدول الأعضاء في ترجمة رغبتها المتزايدة في الاستفادة من إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة إلى سياسات وعمليات دولية وإقليمية ووطنية ملموسة.